الشراكات العربية والدولية في تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة في سوريا

سوريا أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع مالي قادر على دعم التعافي والتحوُّل نحو إقتصاد أكثر إستدامة وإنفتاحاً



تمثِّل إعادة تأهيل البنية التحتية في سوريا أحد المرتكزات الأساسية للتعافي الإقتصادي وإستعادة النشاط الإنتاجي وتحسين مستوى الخدمات العامة، إذ أدّت سنوات النزاع إلى تراجع كفاءة العديد من المرافق الأساسية، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل والإتصالات والإسكان والصحة والتعليم، مما يفرض إحتياجات تمويلية واسعة تتجاوز قدرة الموازنة العامة والموارد المحلية على تلبيتها بصورة منفردة.

وفي ظل محدودية الموارد المتاحة، تبرز أهمية بناء شراكات عربية ودولية قادرة على الجمع بين التمويل والخبرة الفنية والقدرة المؤسسية. ويُمكن للصناديق العربية ومؤسسات التمويل التنموي والمصارف وبنوك التنمية الإقليمية والدولية أن تساهم في توفير القروض الميسّرة والضمانات والإستثمارات طويلة الأجل، إلى جانب دعم إعداد المشروعات وتقييم جدواها وتحسين آليات تنفيذها. كما تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة مهمة لتعبئة رؤوس الأموال والخبرات، وتوزيع المخاطر، ورفع كفاءة إدارة المرافق والمشروعات.

غير أن جذب التمويل والإستثمار إلى مشروعات البنية التحتية يرتبط بتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية واضحة، وضمان الشفافية وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق المستثمرين، ووضع آليات عادلة لتوزيع المخاطر والعوائد. كما يتطلّب تحديد المشروعات ذات الأولوية وفق أثرها الإقتصادي والإجتماعي وقدرتها على تحفيز الإنتاج والتجارة وتوفير فرص العمل، مع مراعاة الإستدامة المالية والبيئية والإجتماعية.

واقع البنية التحتية والإحتياجات التمويلية في سوريا

تُواجه البنية التحتية في سوريا تحدّيات واسعة نتيجة الأضرار المتراكمة خلال سنوات النزاع، وضعف أعمال الصيانة والإستثمار، وتقادم عدد من الشبكات والمرافق العامة. وقد إنعكس ذلك على قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والإتصالات والخدمات الصحية والتعليمية، وأدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وتراجع جودة الخدمات وإضعاف قدرة المدن والمناطق الصناعية والزراعية على استعادة نشاطها الإقتصادي. فبحسب تقييم البنك الدولي للأضرار المادية وتكاليف إعادة الإعمار خلال الفترة 2011–2024، بلغت قيمة الأضرار المادية المباشرة نحو 108 مليارات دولار، فيما قُدرت تكلفة إعادة بناء الأصول المادية ضمن نطاق يُراوح بين 140 و345 مليار دولار. وتعادل التقديرات الأساسية قرابة عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2024، ما يعكس إتساع الفجوة بين حجم الإحتياجات والقدرة التمويلية المحلية.

وقد توزعت تكاليف إعادة الإعمار المقدرة بين 82 مليار دولار للبنية التحتية، و75 مليار دولار للمباني السكنية، و59 مليار دولار للمباني غير السكنية. وبذلك، تستحوذ البنية التحتية على نحو 38% من إجمالي التكلفة التقديرية، بما يؤكد أن إستعادة خدمات الكهرباء والمياه والنقل والإتصالات تمثل محوراً أساسياً في عملية التعافي. ولا تقتصر أهمية هذه القطاعات على تقديم الخدمات العامة، بل تمتد إلى خفض تكاليف ممارسة الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد وربط مناطق الإنتاج بالأسواق وتهيئة البيئة المناسبة للإستثمار.

ولا يُمكن التعامل مع هذه الإحتياجات ضمن مشروع واحد أو إطار زمني قصير، بل تتطلّب عملية مرحلية تبدأ بالمشروعات العاجلة ذات الأثر المباشر في حياة السكان وإستعادة الإنتاج، وفي مقدّمها إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والطرق والمرافق الصحية والتعليمية. وتلي ذلك مشروعات التوسع والتحديث، مثل زيادة قدرات توليد الطاقة، وتطوير الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، وتحديث شبكات الإتصالات والمدفوعات الرقمية، وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية قادرة على جذب الإستثمارات. وفي ضوء ضخامة الفجوة التمويلية، لا تستطيع الموازنة العامة أو المصارف المحلية تحمّل التكلفة بمفردها، ما يفرض تنويع مصادر التمويل بين الموارد الحكومية، والصناديق والمؤسسات المالية العربية وبنوك التنمية الدولية والإستثمار الأجنبي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ينبغي أن يستند ترتيب المشروعات إلى معايير واضحة تشمل الضرورة الإقتصادية والإجتماعية، والجاهزية الفنية، والقدرة على توليد الإيرادات، وعدالة التوزيع الجغرافي، والأثر البيئي، بما يضمن توجيه الموارد المحدودة نحو المشروعات الأعلى أولوية والأكثر قدرة على دعم التعافي والتنمية المستدامة.

تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في سوريا

يتطلب تمويل البنية التحتية في سوريا الإنتقال من الإستجابة الطارئة والمتفرّقة إلى إطار وطني متكامل يربط بين أولويات التعافي وأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ولا ينبغي أن تقتصر عملية التمويل على إعادة الأصول المتضرّرة إلى وضعها السابق، بل يجب أن تستهدف إنشاء بنية تحتية أكثر كفاءة وقدرة على الصمود، تراعي التحوُّل الرقمي، وكفاءة إستخدام الطاقة والمياه، وحماية البيئة، والتغيُّرات المناخية، والإحتياجات المستقبلية للسكان والقطاعات الإنتاجية. وتختلف أدوات التمويل المناسبة بإختلاف طبيعة المشروع وقدرته على توليد الإيرادات. فمشروعات الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب والصرف الصحي والمراكز الصحية والمدارس، تحتاج غالباً إلى منح وقروض تنموية ميسرة وتمويل حكومي، نظراً إلى إرتفاع أثرها الإجتماعي ومحدودية عوائدها المالية المباشرة. أما مشروعات الكهرباء والطاقة المتجدّدة والموانئ والمطارات والاتصالات والمناطق الصناعية، فيُمكن تمويلها من خلال مزيج من الإستثمارات الخاصة والقروض المشتركة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الضمانات وأدوات التمويل المدمج.



جدول رقم 1: خريطة تمويل مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية في سوريا

القطاع	المشروعات ذات الأولوية	أداة التمويل الأنسب	مصادر التمويل الممكنة	الأثر التنموي المتوقع
الكهرباء والطاقة	تأهيل شبكات النقل والتوزيع ومحطات التحويل، وزيادة قدرات التوليد، وتطوير الطاقة المتجدّدة	منح قروض ميسّرة، وتمويل أخضر، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	الموازنة العامة، والصناديق العربية، ومؤسسات التنمية الدولية، والمستثمرون	إستقرار الإمدادات، وخفض تكاليف الإنتاج، وإستعادة نشاط القطاعات الإقتصادية
المياه والصرف الصحي	إصلاح شبكات المياه، وتأهيل محطّات الضخّ والمعالجة، والحد من الفاقد، وتطوير أنظمة الري	منح وتمويل تنموي ميسّر وتمويل مناخي	المؤسسات الدولية، والصناديق التنموية، والجهات الحكومية	تحسين الأمن المائي والصحي ودعم الزراعة والإستقرار السكاني
النقل والخدمات اللوجستية	تأهيل الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمعابر	قروض تنموية، وتمويل مشترك، وامتيازات تشغيل، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	صناديق التنمية، والمصارف، والمستثمرون، وشركات التشغيل المتخصّصة	خفض تكاليف النقل، وتنشيط التجارة، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق
الإسكان والتنمية الحضرية	إعادة تأهيل المناطق المتضرّرة، وتطوير السكن الميسّر، وتحسين شبكات الخدمات البلدية	تمويل عقاري، وصناديق إستثمار، وشراكات تطوير، وضمانات ائتمانية	المصارف، وشركات التطوير، والصناديق الإستثمارية، والبلديات	دعم عودة السكان، وتحريك قطاع البناء، وتوفير فرص العمل
الصحة والتعليم	ترميم المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس، وتحديث التجهيزات والمنظومات الرقمية	منح وقروض ميسّرة وتمويل قائم على النتائج	الحكومة، والمؤسسات العربية والدولية، والمنظمات التنموية	تحسين رأس المال البشري وتوسيع الوصول إلى الخدمات الأساسية
الإتصالات والبنية الرقمية	تحديث شبكات الاتصالات والإنترنت، وتطوير مراكز البيانات والخدمات الحكومية الرقمية	إستثمار خاص، وتراخيص تشغيل، وشراكة بين القطاعين العام والخاص	شركات الاتصالات والتكنولوجيا، والمستثمرون، والمؤسسات التنموية	تسريع التحوُّل الرقمي، وتطوير الخدمات المالية والحكومية، وجذب الإستثمار
إدارة النفايات والبيئة	إنشاء مرافق الفرز والتدوير ومعالجة النفايات والحدّ من التلوث	تمويل أخضر، وشراكات تشغيل، ومنح بيئية ومناخية	البلديات، والصناديق المناخية، والمستثمرون، والمؤسسات الدولية	تحسين البيئة والصحة العامة، وتوليد الطاقة والمواد القابلة لإعادة الإستخدام

المصدر: إتحاد المصارف العربية – إدارة الابحاث والدراسات.

وقد بدأت بعض أشكال التمويل التنموي بالظهور، إذ وافق البنك الدولي في حزيران/يونيو 2025 على منحة بقيمة 146 مليون دولار لإعادة تأهيل خطوط نقل الكهرباء ومحطات التحويل ودعم تطوير مؤسسات القطاع. كما أقر في نيسان/أبريل 2026 تمويلاً بقيمة 225 مليون دولار لمشروعي المياه والصحة، يتوزع بين 150 مليون دولار لإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، و75 مليون دولار لدعم تعافي النظام الصحي، مع توقع إستفادة نحو 4.5 ملايين شخص. وتمثل هذه المشروعات نماذج أولية للجمع بين إصلاح الأصول المتضرّرة، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين إستدامة الخدمات.

ويتطلّب توسيع نطاق التمويل إعداد قائمة وطنية موحّدة للمشروعات ذات الأولوية، تتضمّن التكلفة التقديرية، والجدوى الإقتصادية والإجتماعية، ومصادر الإيرادات، والمخاطر، والمدة الزمنية، والأداة التمويلية الأنسب. كما ينبغي إنشاء وحدة متخصّصة لإعداد المشروعات ومتابعتها، تكون مسؤولة عن إعداد دراسات الجدوى والوثائق الفنية والقانونية، والتنسيق مع المستثمرين والجهات المانحة، وضمان الشفافية في المناقصات والتعاقد والتنفيذ. ويجب كذلك ربط التمويل بمعايير التنمية المستدامة، من خلال إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة النظيفة، وترشيد إستهلاك المياه، والنقل المستدام، وإدارة النفايات، والبنية التحتية الرقمية، والمرافق القادرة على مواجهة الكوارث والتغيُّر المناخي. ويساهم إعتماد هذه المعايير في تحسين فرص المشروعات السورية في الحصول على التمويل الإنمائي والمناخي، وجذب المستثمرين الذين يطبقون المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة.



وعليه، فإن التحدّي لا يتمثل فقط في توفير الأموال، بل في تحويل الإحتياجات الواسعة إلى مشروعات محدّدة وقابلة للتمويل والتنفيذ، ضمن أولويات واضحة وآليات رقابة فعّالة. ويتيح هذا النهج توزيع الموارد بين المشروعات العاجلة والمشروعات الإستثمارية طويلة الأجل، وتحقيق التوازن بين الجدوى المالية والأثر التنموي، بما يضمن أن تصبح إعادة تأهيل البنية التحتية محرّكاً للإنتاج والإستثمار والنمو المستدام.

دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية في دعم الإستثمار

تستطيع الصناديق والمؤسسات المالية العربية أداء دور محوري في سدّ فجوة تمويل التعافي وإعادة الإعمار في سوريا، نظراً إلى محدودية الموارد العامة وضعف قدرة القطاع المصرفي المحلي على تمويل مشاريع طويلة الأجل ومرتفعة الكلفة. ولا يقتصر هذا الدور على تقديم القروض، بل يشمل المنح والضمانات وتأمين الإستثمار والصادرات وتمويل التجارة، وإعداد دراسات الجدوى، والمشاركة في حشد رؤوس الأموال الخاصة.

وشكّلت إستعادة عضوية سوريا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في آذار/مارس 2025 خطوة مهمة نحو إعادة تفعيل التعاون التنموي العربي والإسلامي. فبحسب البنك، بلغ إجمالي تدخلات المجموعة في سوريا حتى نهاية العام 2024 نحو 632 مليون دولار، منها 415.5 مليون دولار لتمويل المشاريع، و68.5 مليوناً لدعم القطاع الخاص، و111.1 مليوناً من الصناديق التابعة، و37 مليوناً لتمويل التجارة. كما بلغت عمليات تأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات نحو 277.5 مليون دولار. وفي أيار/مايو 2025، سدّدت المملكة العربية السعودية ودولة قطر متأخرات سوريا المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية والبالغة نحو 15.5 مليون دولار، ما أعاد أهلية سوريا للإستفادة من عمليات تمويل جديدة لدى البنك الدولي، وفق سياساته التشغيلية. ويبرز ذلك أهمية المبادرات العربية في فتح قنوات التمويل الدولي، وليس فقط في توفير التمويل المباشر.

وقد أكد صندوق النقد الدولي أن إحتياجات سوريا تستدعي دعماً مالياً دولياً بشروط ميسّرة جداً، إلى جانب المساعدة الفنية وبناء القدرات، بسبب القيود التي تواجه القدرة التمويلية والإستدامة الخارجية. لذلك ينبغي توجيه القروض الميسرة إلى البنية التحتية والخدمات العامة، بينما تُستخدم الإستثمارات والتمويلات التجارية للمشاريع القادرة على توليد إيرادات وسداد إلتزاماتها. وبذلك يُمكن للمؤسسات المالية العربية أن تؤدي دوراً يتجاوز التمويل المباشر، لتصبح حلقة وصل بين الحكومة السورية والمستثمرين والمصارف والمؤسسات الدولية، وأن تُسهم في تحويل الإحتياجات التنموية إلى مشاريع قابلة للتمويل والتنفيذ ضمن إطار واضح للحوكمة والشفافية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحفيز الإستثمار

تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الأدوات الرئيسية لتمويل مشاريع البنية التحتية في سوريا، خصوصاً في ظل محدودية الموارد العامة وضخامة الإحتياجات الإستثمارية. وتتيح هذه الشراكة الإستفادة من التمويل والخبرة والكفاءة التشغيلية للقطاع الخاص، مع إحتفاظ الدولة بدورها في التخطيط والتنظيم والرقابة وضمان استمرارية

الخدمات الأساسية. وتبرز أهمية هذا النموذج في القطاعات القادرة على توليد تدفقات مالية منتظمة، مثل الكهرباء والطاقة المتجدّدة، والمطارات والمرافئ والطرق المدفوعة، والإتصالات، والمناطق الصناعية، وإدارة النفايات والمياه. أما المشروعات الإجتماعية التي لا تحقق إيرادات كافية، مثل المدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه في المناطق الأقل نمواً، فتحتاج إلى تمويل مختلط يجمع بين المساهمة الحكومية والمنح والتمويل الميسر والإستثمار الخاص.

وقد شهد العام 2025 الإعلان عن إتفاقيات استثمارية إقليمية ودولية بقيمة 14 مليار دولار تغطي 12 مشروعاً، من بينها مشروع لتطوير مطار دمشق الدولي بقيمة 4 مليارات دولار، ومشروع مترو دمشق بقيمة ملياري دولار. وتعكس هذه الإتفاقيات حجم الاهتمام الإستثماري المحتمل، إلاّ أن القيمة المعلنة الإتفاقيات لا تعادل بالضرورة تمويلاً منفذاً، إذ تبقى قابلية التنفيذ مرتبطة بإقفال التمويل وإستكمال الدراسات والتراخيص، وتحديد توزيع المخاطر والضمانات الحكومية.

ولنجاح الشراكات، ينبغي أن تسبق عملية الطرح دراسات جدوى فنية ومالية وبيئية مستقلة، تحدد حجم الطلب المتوقع، وكلفة المشروع، ومصادر الإيرادات، وقدرة المستخدمين على تحمّل الرسوم. كما يجب توزيع المخاطر على الطرف الأكثر قدرة على إدارتها؛ فتتحمل الدولة عادةً مخاطر التنظيم وتوفير الأراضي والتراخيص، بينما يتحمّل المستثمر مخاطر البناء والتشغيل والصيانة، مع معالجة مخاطر سعر الصرف والتحويلات المالية من خلال ضمانات واضحة ومحدودة.

ومن المفيد في هذا الإطار إنشاء وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص تتولّى فحص المشاريع، وإعداد نماذج موحدة للعقود، وتقييم الإلتزامات المالية المحتملة على الدولة، والإشراف على عمليات المناقصة. ويجب إخضاع المشروعات للمنافسة والشفافية والإفصاح عن المستفيد الحقيقي، ومنع منح العقود بالتفاوض المباشر إلاّ في الحالات الإستثنائية المبرّرة قانونياً.

كما ينبغي إنشاء سجل مركزي يوضح قيمة كل مشروع، ومدة العقد، والتزامات الدولة، والضمانات الممنوحة، ومؤشّرات الأداء، ونسب الإنجاز. ويساعد ذلك على منع تراكم إلتزامات مالية غير ظاهرة خارج الموازنة، ويُوفر للمصارف والمستثمرين والمؤسسات الرقابية معلومات كافية لتقييم المخاطر. وبذلك يُمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تتحوّل من وسيلة لتعويض نقص التمويل الحكومي إلى إطار متكامل لتحسين جودة الخدمات ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتحفيز الإستثمار. ويتوقف نجاحها على وضوح القواعد القانونية، وعدالة المنافسة، وإستقرار العقود، والقدرة على مراقبة الأداء وحماية المصلحة العامة.

سوريا أمام فرصة حقيقية

تقف سوريا أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء قطاع مالي قادر على دعم التعافي والتحوُّل نحو إقتصاد أكثر إستدامة وإنفتاحاً. غير أن نجاح هذه المرحلة لا يعتمد على توافر التمويل وحده، بل على بناء الثقة من خلال حوكمة فعّالة، ورقابة مصرفية مستقلة، وبيئة قانونية مستقرة، وتطبيق صارم لمعايير الإمتثال وإدارة المخاطر. وتفرض ضخامة إحتياجات إعادة الإعمار إعتماد نموذج تمويلي متنوع يجمع بين الموارد العامة والتمويل التنموي الميسّر وإستثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمانات الإستثمار وإئتمان الصادرات. كما يمثل التنسيق مع الصناديق والمؤسسات المالية العربية مدخلاً عملياً لإعداد المشاريع، وتعبئة التمويل المشترك، وتخفيض المخاطر، ونقل الخبرات الفنية والمؤسسية.

وفي الوقت نفسه، تتيح عودة سوريا التدريجية إلى النظام المالي الدولي فرصاً مهمة لإستعادة علاقات المراسلة المصرفية، وتطوير المدفوعات والتحويلات الخارجية، وتمويل التجارة، وإستقطاب رؤوس أموال السوريين في الخارج والاستثمارات العربية والأجنبية.

إلاّ أن تحويل هذه الفرص إلى تدفقات مالية فعلية يتطلّب إستكمال الإصلاحات المصرفية وتعزيز الشفافية وتحسين جودة البيانات وحماية حقوق المستثمرين وإستقرار العقود.

في المحصّلة، بناء على ما تقدم، تتمثل الأولوية في الإنتقال من مرحلة الإعلان عن الإتفاقيات والمشروعات إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للتمويل والتنمية، تقوم على تحديد المشاريع ذات الأولوية، وإعداد دراسات جدوى إحترافية، وتوزيع المخاطر بصورة عادلة، والإفصاح عن مراحل التنفيذ والنتائج. ومن شأن هذا المسار أن يُعيد للمصارف دورها في الوساطة المالية، ويعزّز ثقة المستثمرين ويوجّه التمويل نحو مشاريع إنتاجية تُسهم في خلق فرص العمل وتحسين الخدمات وتحقيق نمو إقتصادي مستدام وشامل.

المصدر: إدارة الابحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية